

حركة المقاومة الإسلامية

حماس

دراسات في

الفكر والتجربة

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أ. د. أحمد سعيد نوفل	أ. أسامة حمدان	أ. إسماعيل هنية
د. إشتياق حسين	أ. بلال الشوبكي	د. حافظ الكرمي
أ. خالد مشعل	د. رائد نعييرات	أ. سامي خاطر
أ. سميح حمودة	أ. د. طلال عتريسي	د. عدنان أبو عامر
د. محسن محمد صالح	أ. د. مصطفى أبو صوي	د. موسى أبو مرزوق
أ. يوسف أبو السعود	أ. د. يوسف رزقة	



القسم الثاني

حماس كما يُعبّر عنها قاداتها

الفصل الثاني عشر

حماس : معالم في الفكر والتجربة

أ. خالد مشعل

حماس: معالم في الفكر والتجربة

المبحث الأول: تقييم تجربة حماس في السلطة والمصالحة الوطنية*

أولاً: تجربة حماس في المشاركة في السلطة الفلسطينية:

موضوعياً من الضروري والمهم أن نتعامل مع تجربة السلطة الفلسطينية التي نشأت عام 1994، وما تفرع عنها من مؤسسات تشريعية وحكومية، بالمنظار النسبي ومع الفارق، وذلك باعتبار أن الحالة الفلسطينية ليست حالة طبيعية. فالسلطة الفلسطينية نشأت في ظلّ الاحتلال ونتيجة اتفاق سياسي أمني هو اتفاق أوسلو، وبالتالي لا نستطيع القول إننا بين يدي تجربة سياسية طبيعية أو نظام سياسي طبيعي. ونحن في حماس كان لنا منذ البداية موقف معارض لإنشاء سلطة قبل تحرير الأرض. أوسلو لم تحرر الأرض، بل هي اتفاق أمني سياسي أنشأ سلطة على أرض ما زالت تحت الاحتلال. والأصل أن نحرر الأرض أولاً ثم نقيم الدولة ذات السيادة والاستقلال الحقيقي عليها. وحين قررنا في عام 2006 خوض الانتخابات العامة والمشاركة في مؤسسات السلطة، فإن ذلك كان بهدف الإسهام في إصلاحها والتغيير في وظيفتها ودورها خدمةً لشعبنا الفلسطيني، والعمل على تجاوز القيود — خاصة الأمنية — التي حملها إياها اتفاق أوسلو.

وبناء على ذلك، فإن أيّ تقييم لتجربة حماس أو غيرها في المشاركة في المجلس التشريعي للسلطة وحكومتها ينبغي أن يراعي هذه الملاحظة الجوهرية، بمعنى أنها ليست تجربة طبيعية. وبالتالي ينبغي ألا يتم بنفس معايير تقييم التجارب الطبيعية والمشاركة السياسية في الدول الأخرى المستقلة. وحتى ندرك دلالات هذه الملاحظة وما تعنيه، نورد بعض الملامح التي صبغت تجربة السلطة الفلسطينية، وأثرت بالتالي على مشاركة حماس والقوى الفلسطينية الأخرى جرّاء واقع الاحتلال والظروف الاستثنائية لهذه السلطة.

* المبحث الأول هو نصّ مقابلة مكتوبة (تمت بالمراسلة الإلكترونية) أجراها محسن محمد صالح (بيروت، لبنان) مع الأستاذ خالد مشعل (الدوحة، قطر)، حيث أجاب الأستاذ مشعل عن بند أولاً في 2014/4/2، وعن بند ثانياً في 2014/6/11. وقد وُضع السؤالان هنا على شكل عناوين للمساعدة في انسيابية النص وسلاسته.

الملح الأول: عندما فازت حماس عام 2006 عوقب الشعب الفلسطيني بحصار مطبق خاصة في غزة، وبكثير من التضييق في التحويلات المالية والبنكية، وفي الإجراءات والممارسات الأمنية والعدوانية. مما يدل على أن السلطة الفلسطينية طالما هي تحت الاحتلال وسيطرته الأمنية والاقتصادية وعلى المعابر سواءً في غزة أو في الضفة، فإن ذلك يعني أن أيّ تجربة في إدارة هذه السلطة بصرف النظر عن يشارك فيها، خاصة إن لم يكن منسجماً مع قيود أوسلو واستحقاقاتها الأمنية ومع الضغوط الإسرائيلية والدولية، فإنه سيدفع ثمناً باهظاً، وسيخضع لكثير من العقوبات التي تؤثر إلى حدّ بعيد على مشاركته السياسية، وبالتالي على فعالية السلطة وحكومتها ومؤسساتها ومجلسها التشريعي.

الملح الثاني: المجالس النيابية تفقد بعض أعضائها — عادة — نتيجة الوفاة وبعض الظروف الطارئة الأخرى، وهذا أمر طبيعي. أمّا أن يفقد مجلس تشريعي ثلث أعضائه أو ربعهم مرة واحدة نتيجة الاعتقال والاختطاف الإسرائيلي لهم كما حصل في الضفة الغربية، خاصة مع ممثلي حماس في المجلس، وأن تفقد الحكومة عدداً كبيراً من وزرائها كذلك جرّاء ممارسات الاحتلال القمعية والتعسفية، فإن ذلك ليس أمراً طبيعياً، وبالتالي يجعل التجربة السياسية الفلسطينية في إطار السلطة حالة استثنائية.

وهذا ما حصل بالفعل مع وزراء حماس وأعضائها في المجلس التشريعي، خاصة عندما جرت عملية أسر الجندي جلعاد شاليط، وتؤكد للعدو أن مشاركة حماس السياسية لا تعني تخليها عن المقاومة، بل إن حماس أعلنت ذلك صراحة وصدّقت عملياً على موقفها في الجمع بين السياسة والمقاومة وبين الحكم والمقاومة، إذ إن الحركة لا ترى تعارضاً بينهما مطلقاً، بل هما معاً حقّ الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة. فإدارة الحكم والمشاركة في المجلس التشريعي وتشكيل حكومة هو جزء من المسؤولية الوطنية لحماس وغيرها من القوى والفصائل تجاه شعبها وواجبها في خدمته في حياته اليومية، وأما المقاومة فهي خيار حماس ومسؤوليتها الوطنية واستراتيجيتها الطبيعية في مواجهة الاحتلال، ولا تعارض بين المسارين ولا بين الاستراتيجيتين.

وهناك ملح ثالث، وهو التنافس الفلسطيني الفلسطيني الذي تحول إلى صراع مؤسف فرض نفسه على تجربة حماس في الحكومة والتشريعي منذ البداية، وذلك كتعبير عملي عن رفض طرف فلسطيني محدد لنتائج الانتخابات، وعدم تسليمه بها



عملياً بالرغم من الإقرار بها نظرياً. وهذه البيئة الفلسطينية الداخلية غير الصحية التي أعقبت انتخابات 2006، وتواصلت إلى حين الانقسام عام 2007، وما زالت مستمرة حتى الآن للأسف، ألقت بظلالها القاتمة على مجمل الواقع الفلسطيني وليس على السلطة بحكومتها ومجلسها التشريعي فحسب، وعطلت مؤسسات السلطة، ثم أحدثت بها شرخاً وانقساماً ما زال قائماً حتى الآن للأسف. وبالتالي، فإن بيئة الصراع الداخلي ثم الانقسام، لا يمكن أن توفر حتى مجرد الحد الأدنى من متطلبات نجاح تجربة أي حركة أو فصيل فلسطيني في السلطة.

صحيح أن مثل هذا التنافس أو الصراع الداخلي قد يحصل بل حصل عملياً في دول أخرى، وأثر بلا شك على أداء تجربة الحكم فيها، لكن حصول ذلك في ظروف سلطة تحت الاحتلال يكون أكثر صعوبة وتعقيداً، خاصة في بلد كفلسطين التي تمثل عقدة الصراع المركزي في المنطقة منذ عقود طويلة.

هذه الملامح الفارقة وغيرها، وما ترتب عليها أو رافقها من حصار وعقوبات جماعية، وتدخلات إسرائيلية ودولية في الواقع الفلسطيني، وضغوطهم على السلطة أمنياً واقتصادياً وسياسياً، ثم الضغط العسكري المتواصل خاصة على قطاع غزة وشنّ حربين عدوانيتين عليه وعلى حماس والمقاومة فيه، كل ذلك صنع واقعاً قاسياً واستثنائياً لم يسمح لحماس بخوض تجربة حقيقية في إدارة شؤون السلطة، ولم يعطها الفرصة لذلك.

هذا لا يعني أنه لا يوجد ثمة جوانب للتقييم حول تجربة حماس وما أنجزته في المجلس التشريعي وفي الحكومة سواء ما قبل الانقسام الذي وقع في عام 2007 أو ما بعده، بل هناك ما يمكن تناوله والحديث عنه موضوعياً.

فهناك بالتأكيد إنجازات ونجاحات، وفي ذات الوقت هناك إخفاقات وجوانب نقص لا سيّما أنها أول تجربة لحماس في السلطة، وفي ظلّ ظروف استثنائية بالغة التعقيد كما أشرنا. ونحن لدينا من الشجاعة والوعي ما يكفي لتتعلم من أخطائنا ونستفيد من صوابنا، ولدينا القدرة على تحسين الأداء وتطويره في مجال السياسة كما في مجال المقاومة والميادين الأخرى؛ وذلك بما يعود بالخير والفائدة على شعبنا وقضيتنا وعلى تجربة الحركة ورصيدها.

وهذا يقودنا للإجابة على الجزء الثاني من السؤال: هل يمكن لحماس أن تقدم نموذجاً ناجحاً للإصلاح والتغيير تحت الاحتلال؟... نعم، نستطيع ذلك بإذن الله، على الرغم من إدراكنا العميق أن الحكم والسلطة تحت الاحتلال هو وضع غير طبيعي. ونحن نستند في ذلك إلى رؤية واضحة، وهي أن إدارة السلطة والشؤون اليومية لشعبنا والعمل على إصلاح أوضاعه وتغييرها إلى الأفضل، إنما هي مسؤولية وطنية مكملّة للمسؤولية الوطنية العامة في إدارة الصراع ومعركة المقاومة والنضال ضدّ الاحتلال الصهيوني؛ وبما يعين شعبنا على تعزيز صموده في أرضه وقدرته على مواجهة الاحتلال، وتمتين جبهته الداخلية سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، وليست مسؤولية منفصلة عن مشروع المقاومة والتحرر الوطني أو معاكسة له. وبالتالي فإنّ الحديث عن التغيير والإصلاح هنا هو في إطار سلطة تقود شعباً مقاوماً للاحتلال، وليست سلطة لدولة مستقلة ومستقرة.

إنّ أيّ سلطة تحت الاحتلال لا يصح أن يكون لديها شعارات براقة ووعود عاطفية وهمية، كأنّ تعدّ شعبها بالرخاء والاستثمارات، وأنّ غزة أو الضفة ستكون مثل سنغافورة... هذه أو هام أو خديعة للذات وللشعب، فنحن واقعون تحت الاحتلال ولا نعيش في دولة مستقلة.

لكن من حقّ الشعب على قيادته أن تحقّق له الحياة اليومية الكريمة ومتطلبات الصمود، وحياة سياسية حرة تقوم على الديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة ونظافة اليد بعيداً عن الفساد بكل أشكاله.

وعلى هذا الأساس ووفق هذه الرؤية، فإنّ حماس والقوى المخلصة الأخرى، إلى جانب اشتغالها بمشروعها الطبيعي وهو مقاومة المحتل، تستطيع في ذات الوقت أن تبني مشروعها في الشأن الوطني الداخلي على هذه الأسس والمعايير، وأن تحقّق لشعبها قدراً واقعياً ولموساً من الإصلاح والتغيير في حياته اليومية، معيشياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتعليمياً وثقافياً، وإشاعة الحريات العامة، وتطبيق معايير المساواة والعدل وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن العمل بكلّ جدّ من أجل تحرير القرار الوطني السياسي والأمني والاقتصادي من ضغوط الاحتلال وقيوده، وبناء اقتصاد وطني، أي اقتصاد صمود، متحرر بأعلى قدر ممكن من التبعية للاحتلال، ومن الارتهان للدول المانحة على حدّ سواء. وهذا هو النجاح الحقيقي في مجال الحكم والسلطة لشعب ما زال يعيش قضية تحرر وطني ومقاومة ضدّ الاحتلال.



لقد حرصنا عقب فوزنا في انتخابات 2006 مباشرة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومددنا أيدينا للجميع وعلى رأسهم الإخوة في حركة فتح، لكن للأسف اعتذرت فتح ومعظم القوى والفصائل؛ مما أعطى مؤشراً مبكراً على رغبة بعض الأطراف الفلسطينية في ترك حماس وحدها في التجربة تمهيداً للعمل على عزلها إقليمياً ودولياً. ثم نجحنا لاحقاً بعد اتفاق مكة (شباط/ فبراير 2007) في تشكيل حكومة وحدة وطنية لم يطل عمرها للأسف إلا أشهراً قليلة، وذلك جراء تدخلات إقليمية ودولية مختلفة لم تُرد نجاح تلك التجربة بل تأمرت عليها، وانتهى ذلك بالانقسام المشؤوم في حزيران/ يونيو 2007.

وقد حاولنا قبل الانقسام وبعده تطبيق برنامجنا الانتخابي في ميادينه المختلفة: السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وبما يعزز قدرة شعبنا على الصمود، وبناء اقتصاد صمود ومقاومة، ويعزز روح الاستقلال، ويقوي الجبهة الوطنية الداخلية، ويرسخ نهج الديمقراطية والمؤسسية والاحتكام إلى الشعب، لكن الظروف التي قُذفت في وجهنا داخلياً وخارجياً حالت دون النجاح في ذلك الإجزئياً.

وهنا لم يكن أمامنا إلا قبول التحدي ووضع استراتيجية عملية جادة لمواجهة الحصار والعقوبات الجماعية، ومواجهة التحديات العسكرية والأمنية ومحاولات التخريب والتحريض. وقد نجحنا في ذلك — بفضل الله — نجاحاً ملحوظاً في قطاع غزة، حيث انحسر دور حكومة 2007 الوطنية فيها بعد الانقسام، واستطعنا التغلب على كثير من المخاطر والاعتداءات والتحديات. واجتهدنا في ذات الوقت في تحسين أدائنا في الحكم والتواصل مع قطاعات شعبنا وتوفير الأمن والحياة الكريمة له، وتحقق لنا قدر جيد من ذلك، مع وقوع أخطاء وثرغرات لا يخلو منها جهد بشري. وفي ذات الوقت تعثر تطبيق رؤيتنا وبرنامجنا في الضفة، حيث تعرضنا فيها بعد الانقسام لشتى أنواع السحق والإقصاء والشيطنة والملاحقة والتنسيق الأمني والتعذيب، وتجريم المقاومة ونزع سلاحها وملاحقة أبطالها، فضلاً عن اعتقالات واسعة ومتلاحقة طالت المئات من قيادات الحركة وكوادرها ورموزها، منهم أعضاء في المجلس التشريعي ووزراء سابقون.

الخلاصة، إن حماس بالرغم من كل ما تعرضت، وما تزال تتعرض له، بسبب برنامجها المقاوم للاحتلال، وبسبب مشاركتها في السلطة وفوزها بثقة شعبها عبر صناديق الاقتراع وتمسكها بالثوابت الوطنية؛ فإنها استطاعت، بفضل الله تعالى، ثم بفضل ما بذلته من جهود هائلة تستند إلى إرادة عالية وتصميم على الصمود وعدم

الانكسار والاستسلام، استطاعت أن تحافظ على برنامجها المقاوم وتطوره في قطاع غزة إلى مستوى متقدم، بعد أن أمنت ظهرها من الاستهداف الأمني، وما تزال في ذات الوقت تسعى — بالرغم من كل الصعوبات — لاستئناف المقاومة في الضفة ضد المحتلين والمستوطنين. أما في مجال الحكم، فقد نجحت الحركة — نسبياً بالقياس إلى الطرف الاستثنائي — في إدارة شؤون شعبنا سياسياً وأمنياً وتوفير الحد المعقول من متطلبات الصمود، والبحث عن البدائل، وكسر الحصار جزئياً، واجتراح إبداعات ملحوظة ومقدّرة في مواجهة المخاطر والتحديات، وتبني سياسة الاعتماد على الذات وعلى الدعم الحر غير المشروط وغير المرتهن. واجتهدت حماس في تقديم نموذج عملي لحسن الأداء وفعالية الإدارة، ونظافة اليد والقذوة الحسنة، مع الحرص على الموازنة بين الاستراتيجية والتكتيك بما يعين على الصمود والتقدم إلى الأمام من ناحية، ولا يخل بالمبادئ والقيم والثوابت الوطنية من ناحية أخرى.

وفي هذه المسيرة القاسية والصاخبة والزاهرة بالأحداث والحروب والمؤامرات، وفي ظل ظروف طابعها العام استثنائي، وبالنظر إلى طبيعة الجهد البشري، فقد وقعت أخطاء وثورات وجوانب قصور ليست خافية على أحد، لكنها أخطاء وثورات في التفاصيل والتكتيك وليس في الكليات والاستراتيجيات. كما أن حماس تملك الجرأة في رؤية ذلك والإقرار به، كما تملك القدرة على التعلم واستخلاص الدروس والعبر من ذلك، ومن ثم الانطلاق إلى الأمام والاجتهاد في التحسين والتطوير، وتحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات، والانتصارات الجزئية، والتي يقود تراكمها المستمر إلى الهدف المنشود في التخلص من الاحتلال، وتحرير الأرض والقدس والمقدسات، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة بإذن الله.

ثانياً: تجربة حماس في المصالحة الوطنية:

المصالحة الفلسطينية ضرورة وطنية لا بدّ من إنجازها، ولا بدّ من سرعة الخروج من حالة الانقسام، فهي حالة غير طبيعية، ولم تكن خياراً لنا يوماً ما، بل فرضت علينا عقاباً لنا ولشعبنا الفلسطيني عقب نتائج انتخابات عام 2006، خاصة مع إصرارنا في حركة حماس على التمسك بالثوابت الوطنية وبخيار المقاومة بالرغم من وجودنا في السلطة ومؤسساتها القيادية. وبالتالي فإن المصالحة هي الحالة الطبيعية التي يجب أن تتصافر جهود الجميع لإنجازها والتغلب على معوقاتها المختلفة.



لقد بذلنا طوال السنوات الماضية جهوداً كبيرة وعقدنا لقاءات عديدة أسفرت عن عدة اتفاقات بشأن المصالحة في عدد من العواصم العربية والإسلامية، أبرزها في القاهرة والدوحة، ومن قبل في مكة المكرمة. وبالرغم من ذلك لم تتحقق المصالحة عملياً للأسف حتى الآن، حتى باتت المصالحة — بالرغم من ضرورتها الوطنية وأهميتها الحيوية — مطلباً عسيراً نسعى إليه ولا نكاد نبلغه؛ وذلك عائد إلى جملة من العوائق والعوامل المعطلة أهمها:

1. العامل الإسرائيلي الذي يريد الإبقاء على حالة الانقسام بل تعميقها، بهدف إضعافنا كفلسطينيين. وهو المستفيد منها بلا شك، ويتخذها ذريعة للكثير من مواقفه وسياساته تجاه شعبنا الفلسطيني سواء في الضفة أم القطاع.

2. التدخلات الخارجية ممثلة في الولايات المتحدة وبعض الأطراف الأوروبية، وخاصة من خلال إطار الرباعية الدولية، التي وضعت شروطاً قاسية ومجحفة على الشعب الفلسطيني للسماح بتحقيق المصالحة الفلسطينية، والضغط لإلزام حماس بشروط الرباعية المعروفة حتى تقبل مشاركتها في تشكيل حكومة توافق وطني في إطار المصالحة. وهو أمر مستهجن جداً وبالغ الفظاظة في تدخله السافر في الشأن الفلسطيني الداخلي، فالمصالحة في أي بلد أو مجتمع شأن وطني داخلي، لا ينبغي أن يتدخل فيه أحد من الخارج، وهو أيضاً حقٌّ لأبناء ذلك الوطن وقواه السياسية والنضالية، ولا يصح مصادرتة من قبل أي طرف أو وضع فيتو أو شروط عليه. ولم يتوقف الأمر عند حد إعلان الشروط والاعتراضات، بل تعداها إلى إجراءات وسياسات عملية ضاغطة، كتهديد السلطة في رام الله بقطع الأموال عنها في حال ذهبت إلى المصالحة مع حماس، والضغط الأمريكية عليها بأن تعطي الأولوية للمفاوضات مع نتنياهو بدلاً من المصالحة مع حماس، مما أدى عملياً إلى تعطيل مسار المصالحة أكثر من مرة خاصة مع بدايات عام 2013 في القاهرة، أيام الرئيس محمد مرسي. إضافة إلى تدخلات خفية تعمل على تسميم الأجواء الفلسطينية الداخلية كلما نشطت جهود المصالحة.

3. عقبات فلسطينية داخلية للأسف، وهي أساساً نابعة من عدم نضوج أو توفر البيئة السياسية في فلسطين، وفي المنطقة العربية عامة، لما يسمى بالتداول السلمي للسلطة أو الشراكة الحقيقية في القرار السياسي. نعم، هناك شعارات وتعبيرات معلنه حول هذه المفاهيم، لكنها تبقى في الإطار النظري، وغالباً للاستهلاك الإعلامي.

وهنا لا بدّ من التنويه إلى نقطة مهمة، وهي أننا لا نعتبر أنفسنا كفلسطينيين في وضع طبيعي، نحكم دولة أو سلطة حقيقية ذات سيادة، بل ما زلنا تحت الاحتلال. ولكن طالما نحن أمام واقع سلطة ولها دستورها وقوانينها التي تنظم بناء المؤسسات وانتخاب القيادات عبر صناديق الاقتراع، وتعتمد الديمقراطية وسيلة لذلك، فإنه لا بدّ من احترام ذلك والالتزام به، والتراضي العام بما تفرزه هذه العملية الديمقراطية. وإضافة إليه، فإنني دعوت في الماضي وما زلت أدعو إلى العمل بقاعدة الشراكة الوطنية إلى جانب قاعدة الانتخابات الحرة في بناء مؤسساتنا الوطنية في إطار السلطة والمنظمة، بحيث نعمل معاً بشراكة حقيقية في إدارة القرار السياسي وتحمّل المسؤولية الوطنية، إلى جانب الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

إن واقعنا الفلسطيني بشكل خاص، والواقع العربي اليوم بشكل عام، ليس لديه فائض الوقت والجهد والخبرة لكي نطبق فيه قاعدة تداول السلطة وبناء مؤسساتها وفق نتائج الانتخابات فحسب، بحيث يحكم صاحب الأغلبية ويتحول الآخرون إلى المعارضة، كما يجري ذلك في الديمقراطيات العريقة في العالم. إن واقعنا الفلسطيني والعربي الخاص، والذي يمر في ظروف استثنائية ومرحلة انتقالية صعبة نحو العصر الديمقراطي الحقيقي، يفرض علينا الأخذ بالقاعدتين معاً: الانتخابات والشراكة، بحيث نعزز ونطور التجربة الديمقراطية بخطى راسخة من ناحية، ونحشد مجموع الطاقة الفلسطينية في بناء مؤسساتنا وإدارة قرارنا ورسم استراتيجيتنا وتحمل أعباء نضالنا الوطني في مواجهة الاحتلال من ناحية أخرى.

بل إنني أرى أن قاعدة الانتخابات نفسها تحتاج في عملية تطبيقها إلى روح وإجراءات توافقية تراعي هذا الطرف الاستثنائي، وتجعل الاحتكام إلى الانتخابات طريقاً إلى صناعة الوفاق والاستقرار الوطني وليس إلى مزيد من الصراع والاستقطاب الحادّين، وهنا أهمية تطبيق الديمقراطية بروح وإجراءات توافقية في حالات التحول الديمقراطي كالتّي تشهدها منطقتنا العربية.

من هنا، فإنني أرى أن أساس العقبان الفلسطينية الداخلية لمسار المصالحة ينبع من هذا الخلل في غياب القناعة بنهج الشراكة الحقيقية، والإصرار مقابل ذلك على تطبيق قواعد اللعبة السياسية السابقة، وهي إشراك الآخرين في أدوار متممة، لا تؤثر على الانفراد بجوهر القرار، وهو أمر لم يكن صائباً في الماضي، وبالتأكيد فإنه لا يصلح اليوم



للحاضر ولا للمستقبل، فلا خيار لنا إلا في الشراكة الكاملة والحقيقية بين أبناء الوطن الواحد والقضية الواحدة، وعلى أسس متينة من الديمقراطية والحريات السياسية. إن قوتنا الحقيقية كفلسطينيين تنبع من داخلنا، ومن وحدة صفنا ومتانة بنائنا الوطني، وإنجاز ذلك على أساسَي الديمقراطية والشراكة معاً، وإيمان الجميع بحاجته للآخر في إطار الوطن الواحد.

واستناداً إلى ما سبق، فإننا نوجز رؤيتنا لإنجاز المصالحة بصورة حقيقية وفاعلة بالآتي:

1. الالتزام بما تمّ الاتفاق عليه مع إخواننا في حركة فتح والقوى والشخصيات الوطنية في القاهرة والدوحة، والعمل بإخلاص من أجل سرعة تطبيق ذلك عملياً حتى ننهي صفحة الانقسام السوداء، ونبني معاً وحدتنا الوطنية وجبهتنا الداخلية، ثم نعمل جنباً إلى جنب للنهوض بمشروعنا الوطني وملفاته الأساسية.

2. التأكيد على روح الديمقراطية والانتخابات والشراكة في بناء مؤسساتنا الوطنية في إطارَي السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تكون لنا مؤسسات واحدة موحدة لجميع أبناء الوطن في الداخل والخارج.

3. تحمل المسؤولية المشتركة في إدارة القرار السياسي الفلسطيني، فهو مسؤوليتنا جميعاً، ويهمنا جميعاً، وهو في غاية الأهمية والخطورة، ولا يستطيع أحد أن ينفرد به، ولا يحق لأحد ذلك. فالقضية الفلسطينية بظروفها المعقدة، واختلال موازين القوى لصالح عدونا، وتشابكها مع الوضع الإقليمي والدولي، تتطلب كامل الطاقة الفلسطينية، وكامل العقل السياسي الفلسطيني، حتى يكون قرارنا السياسي أكثر رشداً واستقامة، وأكثر فعالية وإنجازاً، وأكثر التصاقاً وتعبيراً عن الإرادة الفلسطينية وعن غالبية جماهير شعبنا وقطاعاته وشرائحه في الداخل والخارج.

4. التوافق على استراتيجية وطنية فلسطينية نضالية بديلة نشترك في رسمها وبنائها جميعاً، آخذين بعين الاعتبار رصيد التجربة الفلسطينية الطويلة، ومحطاتها الغنية بالدروس والعبر؛ مستندين في ذلك إلى تقدير دقيق للموقف، وقراءة عميقة للواقع بكل معطياته وتعقيداته، وفرصه ومخاطره، مستحضرين في ذات الوقت ثوابتنا وحقوقنا وجوهر مشروعنا الوطني، والأهداف الكبرى والمسارات الرئيسة لهذه الاستراتيجية الوطنية، وكذلك وسائلها وتكتيكاتها المختلفة، ومجالاتها وميادينها المتعددة: من مقاومة ضدّ الاحتلال بكل أشكالها وعلى رأسها المقاومة المسلحة، وعمل سياسي ودبلوماسي

وإعلامي وجماهيري وثقافي واقتصادي وقانوني،... إلخ، وملاحقة العدو في مختلف المنابر الإقليمية والدولية، وحشد طاقة الأمة معنا وتوحيد صفوفها على القضية وحسن التفاعل والتنسيق معها، وكسب المزيد والمزيد من الأنصار والمؤيدين على مدى العالم، الذي بدأ يكتشف الوجه الحقيقي لهذا الاحتلال الصهيوني العنصري.

المبحث الثاني: رؤية حماس ومواقفها في ضوء التغيرات في العالم العربي**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى جميع إخوانه الأنبياء والمرسلين.

أيها الإخوة والأخوات، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وأشكر في استهلال كلمتي مركز الزيتونة على هذا المؤتمر المهم وفي هذا التوقيت المهم، وأخص بالشكر المدير العام للمركز الدكتور محسن صالح، وأحيي الحضور الكريم وأتمنى لكم التوفيق، وإن شاء الله يتمخض عن هذا المؤتمر خلاصات مهمة ترشد الربيع العربي، وتطور موقفه من الصراع العربي الصهيوني لننعم بفضيلتين؛ فضيلة البناء الداخلي على أسس جديدة قائمة على الحرية والديموقراطية ومحاربة الفساد والاستبداد، وفضيلة السياسة الخارجية القوية المتמاسكة المستقلة التي تملك قرارها، وتطور الأداء العربي والإسلامي تجاه فلسطين وقضايا الأمة بشكل عام.

تكمن أهمية هذا المؤتمر في:

1. توقيته: فلا شك أنه يأتي في ظلّ الربيع العربي، وتطور إرادة الجماهير ودورها السياسي وامتلاكها لناعية القرار.
2. أنه يأتي أيضاً في ظلّ تقدم دور الإسلاميين، ووصول بعضهم إلى الحكم في بعض الدول العربية.

** ورقة خالد مشعل التي ألقاها (من الدوحة في قطر عبر الأقمار الصناعية) في افتتاح مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية: في ضوء التغيرات والثورات العربية"، الذي عقده مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت في 28-29/11/2012. وتمّ التوافق مع الأستاذ مشعل أن تكون هذه الورقة جزءاً من هذا الكتاب.



3. أنه يأتي في ظلّ تعاضم دور حركات المقاومة في المنطقة، خاصة بعد أن تراجع الدور الرسمي في العقود الماضية، وبعد أن تعاضم الحراك الشعبي، وبعد أن حققت حركات المقاومة إنجازات مهمة.

4. أنه يأتي في ظلّ تراجع المشروع الصهيوني، على الرغم من استمرار تفوقه العسكري والتكنولوجي في المنطقة، لكن لا شكّ أن هذا الكيان يتراجع وتراجع صورته في العالم، ولم يعد يحقق انتصارات منذ زمن بعيد، ولعل ما جرى في حرب غزة ذات الأيام الثمانية والتي انتصرت فيها المقاومة الفلسطينية مؤشّر مهم على ذلك.

5. أن الورقة التي نقدمها اليوم في هذا المؤتمر حول رؤية حماس ومواقفها، هو حديث من الواقع وليس تنظيراً أو مجرد استشراف للمستقبل. فحماس منذ 25 عاماً وهي تعمل على الأرض، تحاول وتجتهد، قد تخطئ أحياناً ولكنها تصيب غالباً وكثيراً، ونسأل الله القبول.

أيها الإخوة الكرام، أعرف أن كلمتي هذه ليست مجرد كلمة، بل هي بمثابة ورقة تمثل رؤية حماس حول العنوان المطروح.

أولاً: رؤية حركة حماس للقضية الفلسطينية:

لعل ما سنذكره هو أقرب إلى الثوابت والبداهيات، وهو معروف ومعلوم، ولكن التذكير بالمبادئ والأساسيات والثوابت، في هذا الزمن وفي كل زمن، مسألة غاية في الأهمية. ونحن عندما نتحدث في هذا الإطار، فإننا نتحدث ليس باعتبار حماس حركة إسلامية مجردة، بل هي حركة تحرر وطني، إضافة إلى كونها حركة إسلامية. وما سنطرحه يمكن أن يندرج تحت بند الثوابت والمبادئ، ويمكن أن يندرج بعضه الآخر تحت بند السياسات والمواقف وهكذا. ونجمل النقاط فيما يلي:

1. فلسطين من نهرها إلى بحرها، ومن شمالها إلى جنوبها، هي أرض الشعب الفلسطيني ووطنه وحقه المشروع، ولا تنازل عن أيّ شبر أو جزء منها، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط.

2. فلسطين — كل فلسطين — أرض عربية إسلامية، انتماؤها عربي إسلامي، وهي أرض مباركة مقدسة، لها مكانتها الكبرى في قلب كلّ عربي ومسلم، ولها مكانتها الكبرى كذلك لدى كل الأديان السماوية.

3. لا اعتراف بشرعية الاحتلال أيّاً كان، فهذا موقف مبدئي وسياسي وأخلاقي، ولذلك لا اعتراف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ولا اعتراف بـ"إسرائيل" ولا بشرعية وجودها على أيّ جزء من فلسطين مهما طال الزمن؛ ولن يطول إن شاء الله. وكل ما طرأ على فلسطين من احتلال أو استيطان أو تهويد أو تغيير للمعالم أو تزوير للحقائق هو باطل، ولا بدّ أن ينتهي بإذن الله.

4. تحرير فلسطين واجب وطني وقومي وشرعي، وهو مسؤولية الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، بل هي أيضاً مسؤولية إنسانية وفق مقتضيات الحق والعدل.

5. الجهاد والمقاومة المسلحة هي الطريق الصحيح والحقيقي لتحرير فلسطين، واستعادة كافة الحقوق، ومعه بالطبع كل أشكال النضال السياسي والدبلوماسي والإعلامي والجهاديري والقانوني؛ مع ضرورة حشد كل طاقات الأمة في المعركة، واستجماع عوامل القوة لديها.

6. المقاومة وسيلة وليست غاية، ولو توفر لنا طريق آخر ليس فيه دماء ولا تضحيات مؤلمة لتحرير الأرض وإنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق لسلكناه، ولكن تجارب الأمم عبر التاريخ أثبتت أنه لا خيار لطرد المحتلين وردّ العدوان واستعادة الأرض والحقوق إلا المقاومة بكل أشكالها، وعلى رأسها المقاومة المسلحة.

7. نحن لا نقاتل اليهود لكونهم يهوداً، إنما نقاتل اليهود الصهاينة المحتلين المعتدين، وسنقاتل كل من يحاول أن يعتدي علينا أو يغتصب حقوقنا أو يحتل أرضنا، بصرف النظر عن دينه أو انتمائه أو عرقه أو قوميته.

8. المشروع الصهيوني هو مشروع عنصري عدواني إحلالي توسعي قائم على القتل والإرهاب، وهو بذلك عدو للشعب الفلسطيني وللأمة، ويشكل خطراً حقيقياً عليها، وتهديداً بالغاً لأمنها ومصالحها، بل لا نبالغ إن قلنا إنه يشكل خطراً على أمن المجتمع الإنساني ومصالحه واستقراره.

9. نتمسك بالقدس وبمقدساتها الإسلامية والمسيحية، ولا نتنازل عنها ولا نفرط بأي جزء منها، فهي حقنا وروحنا وتاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا، وهي عاصمة فلسطين، ومهوى أفئدة العرب والمسلمين، ومؤشر عزتهم ومكانتهم. ولا شرعية ولا حقّ لـ"إسرائيل" في القدس مطلقاً، كما لا شرعية ولا حقّ لها في كل فلسطين. وكل إجراءات "إسرائيل" في القدس وفي غير القدس، من تهويد واستيطان وتزوير الحقائق ومحاولة سرقة التاريخ باطلة.



10. التمسك بحق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أُخرجوا منها، أو منعوا من العودة إليها، سواء في المناطق المحتلة سنة 1948 أم سنة 1967، أي إلى كل فلسطين، ورفض التنازل مطلقاً عن هذا الحق. وفي الوقت ذاته نرفض كل مشاريع التوطين والوطن البديل.

وهذه فرصة إخواني وأخواتي للتوقف عند تلك "السيمفونية" التي تُعزف بين فترة وأخرى؛ فمرة في لبنان الخوف من التوطين، ومرة في الأردن الخوف من التوطين أو الوطن البديل، وهذه الأيام في سيناء. يا إخواننا إن الشعب الفلسطيني لا عوض له عن فلسطين إلا فلسطين. وإن سلوك شعبنا في حرب غزة الأخيرة وما قبلها، بل وفي الانتفاضات والثورات المتواصلة لشعبنا، دليل على تشبث وانغراس هذا الشعب العظيم في أرضه.

11. وحدة الأرض الفلسطينية: فالضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة والأرض المحتلة 1948، أرض واحدة بكل جغرافيتها، إنها وحدة واحدة، لا يُفصل جزء منها عن الآخر، وهي بمجموعها وطن الشعب الفلسطيني. أما وضع غزة الحالي، الذي يتخوف منه البعض، فإنه حال استثنائي فُرض علينا، وليس وضعاً طبيعياً، ولا يمكن أن نقبل أن تكون غزة منفصلة عن الضفة، فغزة والضفة وحدة واحدة، وهما معاً جزء من الوطن الفلسطيني الكبير.

12. وحدة الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه، وبكل مكوناته الفكرية والسياسية والأيدولوجية، وبكل قواه وفصائله المقاومة والمناضلة والسياسية.

13. وحدة النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته، ووحدة مرجعيته الوطنية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، التي يلزم إعادة بنائها على أسس صحيحة، لتضم جميع القوى والمكونات الفلسطينية. وإن الانقسام الحالي لا يعبر عن الأصل ولا عن الواقع. لقد فُرض علينا هذا الانقسام بعد رفض قوى دولية وإقليمية للانتخابات الفلسطينية عام 2006 التي فازت فيها حماس، وإن وحدة الصف ووحدة النظام السياسي الفلسطيني هي الأساس، ونحن ماضون بكل قوتنا لتحقيق ذلك بإذن الله تعالى.

14. التحرير أولاً ثم الدولة: فالدولة الحقيقية ثمرة التحرير، أما الدولة التي هي ثمرة اتفاق فهي كيان أو سلطة حكم ذاتي، سموها ما شئتم، لكن الدولة الحقيقية هي ثمرة التحرير أولاً، ولا بديل عن إقامة الدولة الفلسطينية، ذات السيادة الحقيقية على كامل الأرض الفلسطينية.

أما السلطة: فهي واقع نريد إدارته بشراكة وطنية مع الآخرين بما يخدم شعبنا ويخدم حقوقه ومشروعه التحرري وينسجم مع ثوابته الوطنية.

15. القرار الوطني الفلسطيني المستقل: وهو مبدأ يقوم على عدم التبعية أو الارتهان لأي دولة أو طرف في العالم؛ صديقاً كان أو حليفاً أو عدواً أو مناوئاً. ولكن ذلك لا يعني ولا يمكن أن نقبله في إطار حصر القضية الفلسطينية في الشعب الفلسطيني، وشطب أو إضعاف الدور العربي والإسلامي، ففلسطين كانت وما زالت وستبقى قضية عربية إسلامية، بل قضية إنسانية أيضاً.

16. بناء المؤسسات والمرجعيات الوطنية الفلسطينية ينبغي أن يكون دائماً على أسس ديموقراطية، وفي مقدمتها الانتخابات الحرة النزيفة، المتكافئة الفرص. يضاف إليها مبدأ الشراكة والعمل الوطني الائتلافي، فلا يصح أن نكتفي بالانتخابات ثم يقوم البعض بإدارة القرار، بينما الباقي يتفرج أو يعارض. إن الشراكة يجب أن تكون في كل المراحل بصرف النظر عن نسب النجاح هنا أو هناك، مع التأكيد أن المعارضة حق مشروع للجميع، ومن الضروري أن تكون معارضة بناءة، وأن يحتكم الجميع إلى صناديق الاقتراع، وأن يحترموا إرادة الشعب، وأن يقبلوا بالتداول السلمي للسلطة، مع التذكير دائماً بحالنا الاستثنائي غير الطبيعي حيث أننا ما زلنا نعيش تحت الاحتلال.

17. عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وعدم الدخول في المحاور والنزاعات والاصطفافات بين الدول. وسياستنا أن ننتفح على مختلف دول العالم، وخاصة العربية والإسلامية. ونحن نسعى بالتأكيد إلى علاقات متوازنة، يكون ميزانها ومعياريها مصلحة فلسطين وخدمة الشعب الفلسطيني ودعم صموده. وقطعاً فإن معيارها أيضاً هو مصلحة الأمة وأمنها، ورفض التبعية لأي دولة أو طرف في العالم.

18. وحدة الأمة بكل مكوناتها الدينية والعرقية والمذهبية، فهي أمة واحدة في تاريخها وحاضرها ومستقبلها ومصيرها ومصالحها، ونحن نتعامل معها على هذا الأساس. ومع الإقرار بواقع التعدد والتنوع في الأمة، فإننا نرى ضرورة أن ينأى الجميع في أمتنا بنفسه عن إثارة النعرات والخلافات وتجنب الاصطفاف على أساسها، بل نتعاش كما تعاشنا طوال القرون الماضية، وعلى الجميع في هذه الأمة أن يعرف حدوده، ويأخذ حقه دون أن يتعدى على حقوق الآخرين، وأن يغلب الصالح العام للأمة على أية مصالح فئوية أو حزبية.



19. أي موقف أو مبادرة أو برنامج سياسي مرحلي تكتيكي أو تفصيلي يجب أن ينسجم مع الثوابت الوطنية الفلسطينية التي أشرنا إليها، ولا يجوز أن يعاكسها أو أن يتناقض معها. وكل اجتهاد تفصيلي أو كلي فإنه يخضع لهذا المبدأ، وعلى ذلك فنحن نرفض أيّ مشاريع أو اتفاقات أو تسويات تنتقص من تلك الثوابت والمبادئ وتمس بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

وكما تلاحظون فإن هذه النقطة الأخيرة في الثوابت والسياسات والمواقف والمبادئ، هي حاکمة لما قبلها، أو استدراك متمم ضروري لما سبق.

ثانياً: التطبيق العملي للمواقف والهفاهيم:

قد يتساءل البعض أين الواقع من هذا الكلام الجميل؟ وأين الأداء على الأرض؟ نقول إن أداء الحركة على الأرض كأداء كل البشر، يحتمل الصواب والخطأ. لكنه في حالتنا كحركة فإن الصواب والله الحمد هو الغالب، حيث الأداء منسجم كثيراً مع ما هو معلن من مبادئ وقيم، وأحياناً تكون هناك إما ثغرات أو أخطاء أو أحياناً صور ملتبسة قد توهم أن ثمة تعارضاً أو تناقضاً مع ما هو معلن. وبكل وضوح نقول: حتى لو أخطأنا في الاجتهاد، وحتى لو التبست بعض الصور فالمعيار هو ما ذكرناه، أي تلك المبادئ والثوابت أو السياسات والمواقف المذكورة أعلاه.

وهنا أسرد أربعة أمثلة توضح الصورة:

1. المقاومة: إنها مبدأ أساسي، وهي خيارنا الاستراتيجي. لقد كان البعض يشكك في أن الحديث عن التهذئة هو تفريط بالمقاومة؛ وهذا طبعاً كلام فيه اعتساف. وباختصار فإن مسار المقاومة، تحضيراً وإعداداً وأداءً حتى تحرير فلسطين، هو أمرٌ لا مسّ فيه؛ غير أن طريقة إدارة قرار التصعيد والتهذئة، وتنوع الوسائل والأساليب يندرج كله في عملية إدارة القرار، وليس في مبدأ القرار، فالمبدأ لا يمكن أن يُمس.

وحتى غزّة وإن خرج العدو والمستوطنون منها، فلا يمكن أن نخرجها من دائرة الصراع، وإن كانت الضرورة تستدعي أن يتغير شكل دورها في المعركة بحكم ظروفها. وغزّة ما زالت بحمد الله إضاءة عظيمة، لا في فلسطين وحدها، بل في الأمة كلها بفضل

الله تعالى. وقد خرجنا نحن لتونا من هذه الحرب العدوانية على قطاع غزة والتي ختمت بانتصار المقاومة الفلسطينية ونجحت في فرض شروطها لوقف الحرب.

أما في الضفة الغربية فإن غياب المقاومة فيها منذ سنوات ليس تغييراً في الأصل والمبدأ، ولكنها الضرورة الملجئة لشعبنا، حيث الضغط الأمني الهائل من كل الاتجاهات، من القريب والبعيد. بالنسبة لنا فإن تعطل أو تراجع الأداء المقاوم هو اضطرارٌ وأمرٌ واقعٌ نسعى لتجاوزه، مع بقاء النية المنعقدة بل والتحضير لانطلاقة جديدة. وإن شاء الله ستعود المقاومة إلى الضفة الغربية كما كانت فاعلة وأساسية في كل مراحل النضال الفلسطيني، فلا انسحاب للعدو من أرضنا إلا تحت ضغط المقاومة.

2. المشاركة في السلطة الفلسطينية: ألا تتناقض هذه المشاركة مع موقف الحركة من

اتفاقية أوسلو؟

سؤال مشروع، ولا شك أن ظاهر الأمر فيه التباس، ونحن نقول إن المسألة واضحة. موافقنا من أوسلو وكل الاتفاقات المفرطة موقف محسوم لا تردد فيه، إنما هناك ضرورات أملت علينا أن ندخل السلطة لتغيير دورها الوظيفي، ولنجعلها تجمع بين خدمة الشعب وإدارة شؤونه اليومية من ناحية، وحقه في مقاومة الاحتلال من ناحية أخرى. وها نحن اليوم سلطة في قطاع غزة ومع ذلك نقوم بالمقاومة ونطورها ونعززها، مع إدراكنا أن هناك صعوبة عملية في الجمع بين كل هذه الاعتبارات: لكن الانحياز للمبادئ والالتزام بها يجعلنا نطوِّع الواقع للمبادئ وليس العكس.

3. الموافقة على دولة على حدود عام 1967: والبعض أيضاً يقلق أن هذا ربما كان مقدمة للسير على نهج من سبقنا، وفي النهاية يتقرَّم اللحم الكبير. نقول لا، ليس لقناعتنا أن هدف التحرير للأرض المحتلة 1967 هو هدف عملي بالضرورة، فأنا شخصياً أعتقد من الناحية العملية الموضوعية أن الذي يستطيع أن يحرر الأرض المحتلة 1967، هو قادر في الواقع أن يحرر بقية فلسطين. غير أن ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني وكذلك الموقف العربي على برنامج القواسم المشتركة، يلتقي عليها الجميع بصرف النظر عن تفاوت البرنامج الخاص بكل طرف، هو الذي يملي علينا نحن في حركة حماس ومعنا حركات مقاومة أخرى أن نذهب إلى هذا الموقف السياسي، ما دام ذلك ليس على حساب بقية الأرض الفلسطينية، ولا يتضمن تفريطاً بأي حقٍّ أو جزء من أرضنا، ولا يتضمن أيَّ اعتراف بـ"إسرائيل".



4. موضوع الانقسام: هو أيضاً واقعٌ فرض علينا ولم نختره، إنما فرض علينا عام 2007 كما يعلم الجميع، عندما رفضت أطراف دولية وإقليمية عديدة نتائج انتخابات 2006. وأقول هنا شهادة وهذه محطة تاريخية، إن الانقسام حصل يوم 13 و14 و15 حزيران/ يونيو 2007، وأنا في يوم الجمعة 15 من ذلك الشهر اتصلت بالقيادة المصرية، وقلت لهم نحن جاهزون لتسوية الأمور والمصالحة، لأن الانقسام لم يكن خيارنا بل فرض علينا. ونحن منذ ذلك الوقت ما زلنا نبذل الجهود بشكل متواصل لإنهاء الانقسام، ونسعى لتحقيق المصالحة على أسس وطنية تكفل إعادة ترتيب البيت الفلسطيني في إطار السلطة والمنظمة في آن واحد، وتبني برنامج سياسي وطني ينحاز للثوابت والحقوق والمصالح الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: التغييرات في العالم العربي وانعكاساتها على القضية وعلى دور حماس والتحديات المحتملة:

نتنقل إلى الشق الثاني من الموضوع، وهو الرؤية حول التغييرات في العالم العربي وانعكاساتها على القضية وعلى دور حماس، والتحديات والفرص الناشئة عن ذلك، ونوجزها فيما يلي باختصار:

1. لا شك أن "الربيع العربي"، فضلاً عن أهميته للأمة في سياق نهضتها التاريخية، فإنه كذلك تطور استراتيجي كبير ومهم على طريق تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني؛ لأن معركة فلسطين وتحريرها تحتاج إلى أمة قوية متعافية في جبهتها الداخلية وفي سياستها الخارجية، ومستندة إلى إرادة شعبية وتملك قرارها المستقل.
2. لا شك أن الربيع العربي زاد من القلق الإسرائيلي وأربك حساباته. لأن قواعد اللعبة التي اعتاد عليها العدو بدأت تتغير، ونحن هنا نكتفي بالعناوين ولا أريد التفصيل لضيق الوقت المتاح، فكلكم يدرك ذلك.
3. لا شك لدينا أن الربيع العربي والتغييرات في العالم العربي تعطي حماس وحركات المقاومة الفلسطينية فرصة للعمل في بيئة عربية أفضل وأكثر انسجاماً مع خط المقاومة، وأكثر تمسكاً بالثوابت والحقوق الوطنية الفلسطينية.

4. من الواضح أن هذا الربيع وأحداثه الكبيرة المتلاحقة غيرت في خريطة علاقات حماس السياسية، وأضافت لها وأثرت على بعضها. فلا شك أن مصر وتونس والمغرب إضافة نوعية مهمة في علاقات حماس السياسية، قياساً بأوضاع علاقاتنا السابقة. علماً أن حماس كان لها خلال العقدين الماضيين علاقات متفاوتة مع معظم الدول العربية، فجاء الربيع العربي ليعزز بعض هذه العلاقات كما أشرنا، مع استمرار العلاقات الأخرى، فنحن حريصون عليها جميعاً.

أما في تأثير الربيع العربي على علاقات الحركة، فلا شك أن علاقتنا المعروفة والتميزة بسورية أصابها ما أصابها مما هو معلوم في ظل الأحداث الراهنة، وما كنا والله نتمنى أن يحدث ما حدث، بل كنا حريصين من اللحظة الأولى، والتاريخ سيشهد على ذلك، أن تسير الأمور في مسار آخر. كنا نريد أن تظل سورية قوية بأمنها واستقرارها وبسياستها الخارجية التي كانت طوال السنوات الماضية منحازة للمقاومة، وهذه حقيقة تاريخية. ومع بداية الربيع العربي ومع انتقاله الطبيعي إلى ساحة سورية؛ فالشعب السوري لا يقل عن الشعوب العربية حرصاً على ديموقراطيته وحرية ومشاركته في القرار، كنا نتمنى أن يتم تبني سياسة داخلية تستجيب للإرادة الشعبية، وقدمنا نصائح عديدة بهذا الاتجاه، ليس تدخلاً منا في الشأن الداخلي، ولكن نصحاً صادقاً من موقع الحرص على المصلحة العربية بما فيها مصلحة سورية؛ فتظل سورية قلعة للمقاومة بسياستها الخارجية ومستندة إلى سياسة داخلية ترضي شعبها وتستجيب لمطالبه. ولكن للأسف مضت الأمور بالصورة المؤلمة التي نراها اليوم. ومع ذلك فنحن نؤمن أن سورية، التي ستكون مستندة ديمقراطياً إلى شعبها، لن تكون بالضرورة إلا مع المقاومة، فالمقاومة لم تكن خياراً رسمياً فقط عند بعض الدول بل هي قبله وبعده خيار الشعوب أولاً، وكل قائد عندما يشعر أن شعبه يدعم المقاومة يكون أكثر قوة. الشعوب كانت دائماً مع المقاومة، أما الأنظمة فبعضها كان مع المقاومة وبعضها كان سلبياً وبعضها كان عدواً للمقاومة. لا شك أن هذا نموذج لعلاقاتنا التي تأثرت هنا وهناك، وأمثلة أخرى لا تخفى على أحد. لكن حماس وهذه نقطة مهمة، لم تنتقل من محور إلى محور، ففلسطين والمقاومة الفلسطينية هي أصل محور المقاومة. المقاومة ومحور المقاومة ليس فندقاً نجلس فيه أو نغادره، والمقاومة ليست مرتبطة بالجغرافيا، فعندما كانت قيادة حماس في الأردن — إلى جانب وجودها الطبيعي والأساس في الداخل — كانت حماس مع



المقاومة وتمارس المقاومة، وعندما انتقلنا بعد ذلك إلى قطر وإلى سورية ثم إلى دول أخرى كمصر ظلت حماس حركة مقاومة. حماس كانت وستبقى مع المقاومة وحركة مقاومة — بصرف النظر عن تموضعها الجغرافي — لأن هذه روحها التي تنتفسها وهذا هو خيارها الاستراتيجي حتى نحرر فلسطين إن شاء الله.

5. لقد صرف الربيع العربي وأحداثه الكبيرة الأنظار مؤقتاً عن القضية الفلسطينية، وهذه خسارة لا شك، لكنها خسارة مؤقتة قصيرة الأجل. وأنا أقول إن من حق الشعوب العربية أن تبحث عن همومها وعن مصالحها، ونحن واثقون أن الشعوب العربية حتى وهي منشغلة في همومها الداخلية فإن فلسطين حاضرة في ميادينها وفي عقلها وقلبها وفي هتافاتها. وإن حرب غزة الماضية الأخيرة، كانت دليلاً عملياً متجدداً على مكانة فلسطين التي لا تتغير عند الأمة حتى وهي منشغلة في أحداثها وتطوراتها الداخلية.

رابعاً: تحديات وإشكالات أمام الربيع العربي ودوله:

هناك بكل شفافية تحديات وإشكالات أمام الربيع العربي ودوله، تستدعي جملة من الملاحظات والتنبيهات. ومن الضروري أن يكون هناك درجة عالية من الصراحة والشفافية في تناول هذا الموضوع، فالرائد لا يكذب أهله. ومنه هنا سأذكر جملة من الملاحظات والنصائح الصريحة في هذا الموضوع ليس لي من هدف وراءها إلا الصالح العام لأمتنا العظيمة:

1. ضرورة التوازن بين أولويات الداخل أي الهم الوطني، وأولويات الأمة أي الهم القومي، ولا تعارض بينهما، فالنجاح في الداخل يقوّي الموقف الخارجي للدولة، والعكس صحيح، ومن الخطأ تبني سياسة الانكفاء على الذات. بل نقول إن الانشغال بالقضايا الكبرى لا يعزز دور الدولة الإقليمية والدولي فحسب، بل يخدم السياسة الداخلية للدولة في مواجهة الضغوط ومحاولات التدخل الخارجي. من الخطأ أن تحمي نفسك بالانكفاء، بل احم نفسك بالانفتاح والمبادرة والاشتغال بالقضايا الكبيرة.

2. ضرورة عدم إدارة المرحلة الراهنة الكبيرة في تاريخ الأمة من الموقع القطري الصغير المنفرد، بل في إطار أوسع للأمة العربية والإسلامية بالتعاون وتكامل. هذا والله يخدم الهموم والمصالح والملفات القطرية الداخلية نفسها؛ فالتكامل الاقتصادي والأمني

والسياسي بين الدول العربية خاصة في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة التي تعيشها بعض أقطار الربيع العربي يخدم هذه الدول وشعوبها ويسهل عبور المرحلة الانتقالية بصورة أفضل. إن الشعوب والقيادات في أقطارها وهم منشغلون بهمومهم القُطرية، وهذا حقهم الطبيعي، عليهم وهم يبنون أوطانهم من جديد أن يفكروا كذلك وفي ذات الوقت بواقع الأمة وهمومها ومصالحها! أين موقعها؟ أين دورها؟ أين مكانها تحت الشمس؟ لقد مضت على الأمة فترة طويلة كانت فيه ملعباً يُلعب فيها، ويتم التصارع عليها وهي غائبة. اليوم أن للأمة أن تكون لاعباً أساسياً، وتسهم في بناء خريطة الإقليم من جديد. هذه مسؤوليتنا جميعاً، نبني أوطاننا ونبني الوطن العربي الكبير في ذات الوقت. غاب العرب عقوداً طويلة، وأن لهم اليوم أن يعودوا إلى المسرح وإلى ساحة الفعل، لا ليتصارعوا مع أحد إلا مع العدو الصهيوني ومع كل من يغزو بلادهم، أما مع دول الإقليم والجوار، فنريد أن نبني خريطة من التوازن والتكامل والتعاون، دون أن يضيع موقع العرب ودورهم.

3. إدارة العلاقة مع الغرب والدول الكبرى، وهذا شيء طبيعي في عالم اليوم لضرورات سياسية واقتصادية... الخ، يجب أن لا يكون على حساب القضية الفلسطينية ودور العرب فيها ومسؤولياتهم تجاهها. وأقول ذلك وأنا واثق أن الأمة هي إن شاء الله على خير ورشد، لكننا نقول ذلك من باب التذكير. ونرى أنه من الضروري عدم تقديم تنازلات مجانية للغرب في سياق إدارة العلاقة معه. إن شرعية دول الربيع العربي نابعة من إرادة شعوبهم وليس من الدعم الخارجي، وإن التصدي للقضايا الكبرى يقوي دول الربيع العربي ولا يضعفها.

4. ضرورة رفع سقف الموقف العربي والجامعة العربية، وسقف كل دولة كذلك في الموقف السياسي وخاصة في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، وضرورة إعادة النظر ومراجعة الاستراتيجية العربية القائمة. هذا يقتضي كبدية تغيير اللغة السياسية، نعم، الناس تحتاج إلى وقت هذا صحيح، ولكن لا يصح بعد هذا الربيع العربي أن تبقى اللغة هي اللغة ذاتها، والمبادرات هي المبادرات ذاتها، والمشاريع هي المشاريع ذاتها، والمواقف هي المواقف ذاتها. أعلم أن التحول والتطوير الكلي يحتاج إلى زمن، ولكن لا بدّ أن نبدأ الخطوة الأولى من الآن، لا بدّ من تغيير اللغة السياسية ومفردات الخطاب السياسي العربي. لا بدّ من البدء والبحث في تغيير الاستراتيجية العربية



تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ذلك الاتجاه نحو تغيير المواقف تجاه المقاومة وحركات المقاومة. وما كان مستغرباً ومستهجناً أو محرماً في الماضي في العرف العربي الرسمي مثل عدم تزويد المقاومة بالسلاح، يلزم أن يصبح اليوم ممكناً. مطلوب رسم استراتيجية تدرسها الأمة كما تشاء، تعلن بعضها وتخفي بعضها، كيف ندعم حركات المقاومة بالمال وبالسلاح، ونسند لها سياسياً ونحمي ظهرها... الخ، ليكون رسالة قوية من الأمة أن الزمن قد تغير، وأنه لا بد للعالم أن يحترم إرادة الأمة وحقوقها ومصالحها، لا أن يظل منحازاً لـ"إسرائيل"، ويقف عاجزاً أمام عدوانها على الأمة واستهتارها بحقوقها ومصالحها ومقدساتها.

وإذا لم تكن هناك حروب جيوش رسمية، فلتدعم الأمة على الأقل الخيار الذهبي الذي أثبت جدواه بفضل الله تعالى، خاصة خلال السنوات الماضية. منذ عام 1967 لم تنتصر "إسرائيل" في حرب حقيقية، إلا إذا قلنا عام 1982، حين أخرجت الثورة الفلسطينية من بيروت ولبنان. بعد ذلك لا انتصار لـ"إسرائيل" سواء في لبنان أم في فلسطين في كل مواقعها خاصة في غزة، والفضل في ذلك — بعد الله تعالى — هو للمقاومة ولأبطال المقاومة وللسلاح المقاومة ودعم الأمة لها.

مطلوب كذلك طي صفحة المشاريع والمبادرات التي أكل عليها الزمن وشرب، لا بد من البحث عن رؤى جديدة ومشاريع جديدة واستراتيجيات جديدة، وعلى رأسها امتلاك أوراق قوة حقيقية، وأن تكون خيارات الأمة مفتوحة.

5. معاهدات التسوية وموقف الدول التي تقيمها، فلا شك أن هذا إرث ثقيل لا بد من مراجعته، كيف وبأي طريقة وبأي سياق زمني؟ المهم أنه لا بد من هذا. إن التسويات السياسية والمعاهدات مع "إسرائيل"، هي مجحفة بحق الأمة وبحق فلسطين، ليست أصلاً ولا شيئاً أصيلاً، وليست وضعاً طبيعياً، فـ"إسرائيل" لم تكن ولن تكون صديقاً ولا جاراً، بل هي عدو ليس للفلسطينيين وحدهم، بل للأمة جميعاً. وإذا كنا نقول هذا عن المعاهدات فمن باب أولى أن نتحدث عن العلاقات والاتصالات والتطبيع مع المحتل الإسرائيلي، فلا يجوز هذا على الإطلاق مع الربيع العربي الجميل، لأن على قادة الأمة في هذه المرحلة أن يعلموا أن غضب شعوبهم لم يكن فقط على السياسات الداخلية، ولكن كان غضبهم أيضاً على هوان الأمة وضعف مواقفها وسياساتها واستراتيجياتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

6. بالنسبة إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم، وأهمية ذلك وتأثيره على القضية، فلا يعني ذلك أن فلسطين تحتاج إلى الإسلاميين وحدهم، أو أن حماس والجهاد الإسلامي كقوى وطنية إسلامية فلسطينية يحتاجون فقط إلى الإسلاميين على أهميتهم وتميز وثبات موقفهم تجاه القضية، بل نحن محتاجون إلى الأمة بكل تياراتها ومكوناتها، الإسلاميين والقوميين والليبراليين واليساريين، هذه هي أمتنا نحتاجها جميعاً، وفلسطين كانت قضية الأمة وستبقى كذلك. وإن من الضرورة بمكان أن ننأى جميعاً عن أي تقسيمات أو اصطفايات طائفية أو عرقية أو دينية. قاتل الله هذه الطائفية البغيضة التي عشعت في المنطقة، قاتل الله التقسيمات العرقية والمذهبية والتقسيمات الدينية. إن أمتنا طول عمرها فيها هذا التعدد الجميل، هذا تاريخ وراثنا وهو شكّل حضارة الأمة ومسارها عبر التاريخ، لا يصح اليوم أن نبحث عن هذه الشقوق التي يضع فيها أعداؤنا الزيت والنار لتدميرنا. وهذا يقتضي ليس تثبيت الأفكار والمفاهيم الصحيحة فحسب، بل يقتضي أن يكون سلوكنا كدول أو حركات أو مفكرين أو مثقفين، ينسجم عملياً مع هذا الموقف وتلك المفاهيم ولا يغذي مشاعر الطائفية أو العرقية.

نريد للأمة في ربيعها العربي أن تكون موحدة كأمة، وموحدة على فلسطين، وأن تبني جبهتها الداخلية بما يحقق مصلحة شعوبها. هذه الشعوب اليوم متعطشة للحرية، متعطشة للديمقراطية، متعطشة للتنمية، متعطشة للقيمة العيش الكريم، متعطشة للنماء والنهوض والتكنولوجيا، ومتطلعة في ذات الوقت إلى أن تكون أمة متقدمة بين الأمم، وقوية في إدارة علاقاتها وسياساتها الخارجية، وفي إدارة معركتها مع العدو الصهيوني. وفي الختام، بارك الله فيكم، وشكراً مرة أخرى لمركز الزيتونة على إتاحة هذه الفرصة. هذه بضاعتنا وتجربتنا المتواضعة أحببنا أن نقدمها وننقلها لكم، لعل فيها فائدة ترحى. ونرجو أن تظل حركة حماس كما كانت على الدوام عند حسن ظنكم وثقتكم.

وبارك الله فيكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



Islamic Resistance Movement

Hamas

Studies of
Thought &
Experience

هذا الكتاب

تُمثّل حركة المقاومة الإسلامية حماس أحد أبرز حركات المقاومة الفلسطينية. وهي حركة تحظى بشعبية واسعة في الوسط الفلسطيني، وتتبنى الإسلام عقيدة وسلوكاً ومنهجاً، وتنتمي إلى مدرسة الإخوان المسلمين.

شارك في إعداد هذا الكتاب 17 من الأساتذة والباحثين المتخصصين وقيادات من حركة حماس، وهو يستعرض النشأة التاريخية لحركة حماس وتطورها، والرؤية السياسية لها، ونظرتها للعدو الصهيوني، وموقفها من مشاريع التسوية السلمية، ومن القضايا الفلسطينية، ورؤيتها لعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي؛ كما يناقش دوائر علاقات حماس العربية والإسلامية والدولية، وغيرها من القضايا المهمة.

ويعدّ هذا الكتاب أحد أبرز المراجع المتخصصة في فكر حركة حماس وتجربتها، ولا غنى عنه لكل المعنيين بدراسة هذه الحركة؛ فهو يلتزم بمناهج البحث العلمي وكل ما يتطلبه ذلك من دقة وموضوعية وتوثيق؛ كما يضيف جديداً من خلال إسهامات من قيادات حماس نفسها.

د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص ب: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzeytouna.net | www.alzeytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

